



# رسالة ابطال الزمان الموهوم



## بسم الله الرحمن الرحيم

و به نستعين<sup>١</sup> بعد<sup>٢</sup> حمد الله<sup>٣</sup> المتفرد<sup>٤</sup> بالقدم و الازلية، المتوحد بالبقاء و الدوام و الأبدية، الذى نفذت دونه سلسلة الزمان لاتصافه بالسرمدية. و الصلوة على سيد الكونين محمد و آله، اشرف البرية.

يقول العبد الضعيف النحيف الفاني الجاني محمد بن الحسين، المدعوّ باسماعيل المازندراني: انى لما تأملت فيما استدللّ به السيّد السند المحقق الداماد<sup>٥</sup> على ابطال القول بالزمان الموهوم، وجدته حقاً حقيقاً بأن يقبله أولوا الأحلام و الفهوم. بيد أنه أورد عليه بعض الايرادات و وجهه اليه طرف من الشكوك و الشبهات، فقصدت أن أشير إشارة إجمالية الى طريق الحقّ و الإنصاف، ساعياً في اظهار حقيقة الحال فى تلك المسألة من دون الاعتساف، و الله تعالى يعصنا من الخطاء و الزلل

---

١. و به ثقتى - ض.

٢. و بعد - آ. ق.

٣. الحمد لله - آ. ق.

٤. المنفرد - ض.

٥. هو المحقق النحرير سيدنا محمد باقر بن مير شمس الدين محمد الشهير بالداماد - قدّس سرّه - المنسوب من قبل أمّه الى الشيخ الحقّ الشيخ على بن عبد الحسين بن عبد العالى المشهور بالمحقق الثانى المتوفى ٩٤٠ هـ فى أواخر عمره الشريف من اصفهان لمرافقة شاه صفى إلى زيارة العتبات سنة ١٠٤٠ هـ، فمات هناك و دفن بالنجف الاشرف على مشرفها السّلام.

كائنًا ما كان منها في القول و العمل، إنّه ملهم العقل و ملقّن الصّواب، و منه المبدأ و إليه المآب.<sup>١</sup>  
 قال السيّد السند - قدّس سرّه - : «إنّ القول<sup>٢</sup> بالزمان الموهوم على ما ذكره المتكلّمون من  
 تكاذيب الوهم الظلّمانى و تلاعبيه، و تصاوير القرينة السوداءويّة و تخائيلها. أمّا أولاً، فلما تعرّفت<sup>٣</sup>  
 أنّه لا يتوهم في الدّهر<sup>٤</sup> حدّ و تصرّم و تجدد و فوات و لحوق و امتداد و انقضاء، و تمادّ و سيلان،  
 اذ ذلك من لوازم وجود الحركة<sup>٥</sup> و اتصال التغيّر و تدريج الحصول شيئاً فشيئاً؛ و اذا كان كذلك،  
 فكيف يتصوّر في العدم الصريح الساذج و الّليس الصرف البات<sup>٦</sup> تمايز حدود و تلاحق أحوال و  
 تغاير أحيان و اختلاف أوقات، حتى يتوهم التّماضى و السّيلان و النهاية و اللّانهاية».<sup>٧</sup>

قال الفاضل المحقق العلّامة و التحرير المدقق الفهامة، جمال الملّة و الدّين - قدّس الله روضته -  
 في حواشيه على الخفريّة مورداً على السيّد العلّام بعد نقله عنه هذا الكلام،<sup>٨</sup> و فيه: إنّنا لا نسلّم أنّ  
 الاتصاف بالامتداد و الانقضاء و أمثاله فرع وجود الحركة، لمّ لا يجوز أن ينتزع من استمرار وجود  
 الواجب أمر ممتدّ على سبيل التجدد و التقضى؟، بل الظاهر أنّه كذلك، و لا استبعاد<sup>٩</sup> فيه، كيف و  
 أنّهم يقولون: الحركة القطعيّة تنتزع من الحركة التوسّطية و الزّمان ينتزع من الآن السيّال،

١. مآب. آ. ق.

أولوا الاحلام: اولوا الالباب

٢. قال السيد الداماد في أوائل القيسات صفحة / ٣٥ المطبوع اخيراً تحت إشراف الاستاد مهدي محقق، سنة ١٣٥٦، تهران.  
 و ميض، إنّ المتكلّفين لما، لا يعينهم، السّمون بالمتكلّمين، و أعنى بهم المعتزلة و الأشاعرة تحاملت أوهامهم في سبيل حدوث  
 العالم؛ أنّ بين الباري الحقّ و أوّل العالم عدما موهوماً أزليّاً سيّالاً ممتدّاً، ثمّ ادّيه الوهمي في جهة الأزل الى لانهاية و منتها في  
 جهة الأبد عند حدوث أوّل العالم، و لا يستشعرون أنّ ذلك من تكاذيب الوهم... الخ.

٣. عرفت - ض.

٤. هذا فرع اثبات كون العدم في الدّهر و هو عين المتنازع فيه.

٥. من لوازم الحركة. ع. ٦. الثابت. ض. و في «ع» و الّليس البات.

٧. انتهى قول السيد السند الداماد

٨. المراد من هذا الكلام، الذي نقل عنه، قدّس سرّه، أنّ القول بالزمان الموهوم... الخ.

٩. و الاستبعاد - آ. ق.

التكاذيب: الاباطيل و الأكاذيب. الانقضاء: الانصرام و الانقطاع.

التلاعب: المداعبات و المزج. افعال لا يصل فاعله الى ما أراد،. التخائيل: المتوهمات.

البات: القاطع، يقال بيع بات، اى لا خيار فيه. التقضى: القضاء، الانقطاع، الانقضاء.

فكما جاز<sup>١</sup> انتزاع<sup>٢</sup> الممتد المتجدد المتقضى من الأمر الشخصي الذي لا امتداد فيه و لا انقسام و لا تجدد و لا انقضاء، فكذلك يجوز هيئنا بلا تفرقة أصلاً. و من هذا ظهر فساد ما ذكره بعض المحشين في إبطاله من أنه إذا كان امراً موهوماً كان له منشأ انتزاع، فننقل<sup>٣</sup> الكلام اليه، فهو إما واجب أو ممكن، لا جائز أن يكون واجب الوجود، فيكون ممكن الوجود، فيلزم وجود قديم سوى الله تعالى، لأننا نختار أنه ينتزع من الواجب تعالى، و لا دليل على إبطاله و هو لم يذكر إلا الدعوى<sup>٤</sup>.

أقول: حاصل ما أفاده و أجاده - نظر الله وجهه - منع كون الزمان مقدار الحركة بتجويز كونه مقدار البقاء، و هذا بعينه ما ذكره أبو البركات البغدادي بقوله: «ما يكون في الزمان لا يتصور بقاءه إلا في زمان مستمر، و ما لا يكون فيه كالواجب و المجرّدات الغير الزمانية لا بدّ أن يكون لبقائه مقدار من الزمان. فالزّمان مقدار لبقاء الوجود و استمراره. و هذا مع أنه غير مطابق لدعواه لدلالته على كون الزمان مقدار البقاء». و هو كما<sup>٥</sup> سيأتي، ادّعى أنه مقدار الوجود. يرد عليه أن المعقول من البقاء هو استمرار الوجود من حيث انتسابه الى الزمان الثاني، فيكون متوقفاً عليه، فلو كان الزمان مقدراً له، لتوقف<sup>٦</sup> عليه، ولزم منه الدور. و على هذا فلا بُدّ في تصحيح معنى بقاء الواجب من القول بالزّمان التقديرى كما سيأتي، أو القول بأنّ بقاءه تعالى عبارة عن عدم عروض عوارض الزّوال عليه، و ليس المراد به استمرار وجوده<sup>٧</sup> المقارن للزّمان لتعالیه عن الزّمان، لأنه «كان و لم يكن معه شيء» فلذا فسّروا - الباقي - من أسماه تعالى بما لا سبيل للفناء عليه<sup>٨</sup>.

ثم أنت خبير بأنّ هذا الأمر الممتد المتجدد المتقضى الذي ليست له مهية غير اتصال الانقضاء و التجدد، و عدم الإستقرار<sup>٩</sup> لا يمكن انتزاعه إلا ممّا يختلف نسبته الى الأمور الخارجة<sup>١٠</sup> و قبل

١. جائز - ق.

٢. الأمر - ض.

٣. فينقل - ض.

٤. انتهى ما قال المورد في حاشيته.

٥. فقط - د. ض.

٦. ليتوقف - آ. ق.

٧. قال المتكلمون: إن معنى كون الله تعالى قديماً هو أن لو قدرنا وجود أزمنة لا نهاية لها، لكان الله تعالى موجوداً معها، و لا

يشترط أن يكون وجود الزمان مصاحباً له تعالى، و إلّا لزم القدم و تسلسل الأزمنة، لذا قال العلامة في مناهج اليقين من

اصول الدين و قال أيضاً إن القديم لا يشترط فيه الزمان على مابينا، و يجوز أن يكون تقدّمه عليه بأوقات تقديرية.

٨. اليه - ض.

٩. الاستمرار - ض.

١٠. الخارجية - ض.

وجود العالم الجسماني لا موجود سوى الله وعلى فرض وجود العقول وتقدمه عليه لا يختلف نسبته تعالى اليها ولا نسبة بعضها الى بعض، لأنها نسبة الثابت الى الثابت، فكيف يمكن أن ينتزع من ذات الله الموصوف بالإستمرار والاستقرار، ما له مقدار موصوف بالتجدد وعدم الاستقرار؟. واما انتزاع الحركة القطعية<sup>١</sup> من الحركة التوسيطية فلائها وإن كانت من حيث ذاتها أمراً شخصياً مستمراً غير ممتد ولا منقسم ولا متجدد، ألا أنها يلزمها اختلاف النسب بالقياس إلى الحدود المفروضة في المسافة، فلها جهتا استمرار ذاتي، و سيلان مسافي؛ فبواسطة استمرارها<sup>٢</sup> في ذاتها و سيلانها بالاضافة الى تلك الحدود تفعل<sup>٣</sup> في الخيال أمراً ممتداً غير قار، يطلق عليه الحركة بمعنى القطع. فهذا هو المنشأ لانتزاعها منها.

و بتقرير آخر: العلة القارّة ما لم ينضم اليها أمر<sup>٤</sup> غير قار، يستحيل أن يقتضى أمراً غير قار ولا يلزم تخلف المعلول عن العلة. والحركة التوسيطية وإن كانت أمراً قاراً مستمراً من مبدأ المسافة الى متنهاها، لكن يلزمها<sup>٥</sup> تبدل النسب الى الحدود المفروضة في المسافة على سبيل التعاقب، فهي وإن كانت قارّة بحسب الذات،<sup>٦</sup> إلا أنها غير قارّة بحسب العارض، فالفرق واضح ولعل<sup>٧</sup> الفاضل المورد - رفع الله شأنه وأعلى مكانه - نظر الى إحدى جهتيها الذاتية وغفل عن جهتها الأخرى العارضية، ولم يدر أن منشأ الانتزاع إنما هو مجموع الجهتين جميعاً، وكذا الكلام في الآن السيّال، فإنه مع استمراره وبقائه بشخصه<sup>٨</sup> كالحركة بمعنى التوسط، له سيلان واختلاف نسبة، يمكن بذلك أن ينتزع منه أمر ممتد متجدد متفصّ مطابق للحركة بمعنى القطع، فإنّ الزمان بمعنى الامتداد أمر يرسم في الخيال من الآن السيّال الذي هو موجود في الخارج بسبب عدم استقراره وارتسامه على سبيل التدريج، كالخط المرتسم من القطرة النازلة و الشعلة الجوّالة، وهذا بخلاف وجود الواجب، فإنّ له<sup>٩</sup> مجرد بقاء من دون اختلاف نسبة الى الامور الخارجة لعدمها قبل وجود العالم و

١. فهي باعتبار ذاتها أمر مستمر، وباعتبار تلك النسب العارضة لها، متجددة فن حيث الذات الثابتة و النسب المتعاقبة، تفعل أمراً ممتداً متجدداً، و يقال له الحركة بمعنى القطع. منه رحمه الله.

٢. استمرارها - آ. ق.

٣. في المطبوع «فلو تفعل» ليس بصحيح.

٤. في المطبوع «امراً» غلط.

٥. في المطبوع «لا يلزمها» ليس بصحيح.

٦. ذاتها - ض.

٧. في المطبوع «لعلّه»

٨. الشخصيّة - ض.

٩. فأنّه - ع.

فرضها قبله يجعل ما له وجود نفس امرئ امرأ اعتبارياً فرضياً، وهو خلاف ما ذهب اليه المورد، رحمه الله.<sup>١</sup> وسيأتى. فلا يمكن أن ينتزع من مجرد ذات الواجب بملاحظة بقائه ماله مقدار ممتدّ متجدّد متقضّى في نفس الأمر، لأنّ المتغير<sup>٢</sup> غير ممكن الانتزاع من الثابت، لعدم امكان ادراك احدهما من الآخر.

وبالجملة: الزمان غير قارّ، فلا يكون مقداراً لقارّ،<sup>٣</sup> والّا تتحقّق الشئ بدون مقداره، فهو مقدار بغير قارّ، وكل أمر غير قارّ فهو الحركة. فالزمان مقدارها، كما حقّقه سيد المحققين. وإذا ثبت أنّ الزمان مقدار الحركة فحيث لا حركة، فلا زمان، وبذلك يثبت أنّ الاتصاف بالامتداد و الانقضاء و أمثاله فرع وجود الحركة، وأنّه لا يجوز انتزاعه من استمرار الوجود.

فتلخيص الكلام في هذا المقام: إنّ الزمان الموهوم إن كان له تحقّق في نفس الامر وليس بواجب بالذات، فيكون داخلاً في اجزاء العالم، وليس بجوهر قائم بذاته، فلا بُدّ له من محلّ يقوم به، ولا يتصور له محلّ إلاّ<sup>٤</sup> الحركة المحافظة له، والحركة لا بُدّها من حامل، ولا حامل لها غير الجسم، وإن لم يكن له تحقّق فليس له إلا اسم<sup>٥</sup> من دون تحقّق المسمّى فلائى<sup>٦</sup> وجه يستوّنه بالزمان وهو عبارة عن كمّ متصل الذات غير قارّ.

وبما قرّرناه ظهر أنّ ما ذكره بعض المحشّين<sup>٨</sup> في ابطاله، كلام حقّ لا غبار عليه، ولا فساد فيه اصلاً، وأنّما الفساد في كلام من نسب الى كلامه الفساد، وأنّما لم يذكر على الشقّ الاول دليلاً لبدهته وظهوره، فإنّ انتزاع امر من امر لا بُدّ له من منشأ يصلح لذلك.

الأتري<sup>٩</sup> أنّهم اذا لا قوا زيدا مثلاً، و كان شجاعاً يقولون لقيني منه اسد، ولا يقولون ذلك اذا كان جباناً، إلا على سبيل التّهم، اذ معنى الانتزاع يرجع الى إدراك امر من آخر بضرب من التحليل، كما اذا حاولنا أخذ الوجود من الهيئة، و أدركناه بوجه من الوجوه العارضة له، كمنشئية

٢. التغير - آ. ض. ق.

١. سقى الله ثراء - ع.

٤. لغير - ض. ع.

٣. للقارّ - ض.

٦. فليس له اسم - ع.

٥. سوى - ض.

٧. فلا - ض.

٨. المحققين - آ. ق. وفي هامش «ض» و «ع» هو الفاضل الحق ملاحظاً الجيلاني، منه.

٩. ألا يرى - ع.

الآثار، و كان الوجود منتزعا منها، فلا يصح انتزاع البرودة من النار والفضيلة من الحمار والبصيرة من الجدار، و ذلك امر لا يخفى على ذوى الأبصار.

و بذلك يظهر فساد قوله - رحمة الله عليه - :<sup>١</sup> لاناختار أنه ينتزع<sup>٢</sup> من الواجب تعالى، لأن وجوده لا يمكن أن يكون منشأ لانتزاعه منه، اذا المقدار و الامتداد لا يكون إلا لماله اجزاء مترتبة قارة أو غير قارة، و هذا امر ضرورى، فان ما لا يكون له اجزاء كيف يمكن أن يكون له مقدار و الوجود بما هو وجود، لاجزاء له، بل هو بسيط، بل لتوهم ذلك لتوهم بقائه<sup>٣</sup> و قد تعرفت بما فيه من لزوم الدور.

و بما فصلناه ظهر أن ما جعله المورد - رفع الله درجته - امراً ظاهراً و نفي عنه الاستبعاد هو أمر ممتنع، كما لا يخفى على من أمعن النظر و أجاد، و أن ما استشهد له هو شاهد عليه فإزاد بذلك ألا تكثير السواد.

و منه يظهر أيضاً صدق قول المستدل أن القول بالزمان الموهوم من تكاذيب الوهم الظلماني و تلاعبه و تصاوير القرينة السوداء و تخائيلها. و نعم ما قال

اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام<sup>٤</sup>

هذا، و اعلم أن القائلين بوجود الزمان، و هو الحق، لأننا نعلم بالضرورة أن في الخارج وقتاً ماضياً و مستقبلاً، و المنازع مكابر مقتضى عقله، فلا يستحق الجواب، اختلفوا في ماهيته: <sup>٥</sup> فزعم قوم منهم أنه جوهر ليس بجسم و لا جسماني واجب بذاته.

و منهم من زعم أنه المعدل، و قال آخرون إنه حركة، و زعم ابوالبركات أنه مقدار الوجود، و ذهب ارسطاطاليس الى أنه مقدار الحركة و اختاره المتأخرون، و هو الحق.

١. قدس سره - ع. ٢. تنزع - ع.

٣. في المطبوع - بل لتوهم ذلك لتوهم لبقائه.

٤. الشعر لسهم بن صعب و حذام امرأته و بعده

و لولا المزعجات من اللآلئ لما ترك القطا طيب المنام

(جامع الشواهد)

٥. الغرض من نقل المذاهب أن أيّن أن المورد لا يقول بأن الزمان هو واجب الوجود ولا المعدل ولا حركته وإنما يقول بما قاله البغدادي، فإذا بطل قوله ببيان فساده اسقط منه بالكلية و تمّ الدليل. منه.



ثم قال السيد السند - قدس سره - و أما ثانياً، فلاّنه لو تصحّح في العدم ماتوقموه، لكان هو الزمان بعينه، أو الحركة بعينها اذ كان متكماً سيّلاً كلّه ازيد لاحالة من بعضه، وأبعاضه متعاقبة غير مجتمعة.

فأما أنّه بالذات على تلك الشاكلة، فيكون هو الزمان، أو بالعرض، فيكون هو الحركة، فقد أطلقوا على الزمان أو على الحركة<sup>١</sup> اسم العدم، فليت شعري بأيّ ذنب استحق الزمان أو الحركة سلب الاسم و الإلحاق بالعدم.<sup>٢</sup>

قال الفاضل المورد - عظم الله قدره - وفيه، أنا لا نقول باتصاف العدم بالتقدّر<sup>٣</sup> والتمادي و غيره إلا بالعرض باعتبار اتصاف و عائه<sup>٤</sup> و لا يلزم منه كونه زماناً أو حركة.

والحاصل أنا نقول: إنّ عدم العالم كان في وعاء ممتدّ متجدّد متقضى<sup>٥</sup>، كوجود زيد في الزمان، و كما أنّه لا يلزم منه كون وجود زيد زماناً أو حركة كذلك<sup>٦</sup> لا يلزم هناك ايضاً كون العدم زماناً، أو حركة، بل ليس إلا كعدم زيد في زمان قبل زمان وجوده، و لا تفاوت إلا بأنّ هذا الزمان يتقبّض بالليل و النهار، ويخصّف بمشابه ذلك من الصفات و ليس ذلك في ذلك الزمان، فاللّازم على هذا [ الدليل ]<sup>٧</sup> ليس إلا وجود الزمان هناك و القائلون به يلتزمون به لا كون العدم هو الحركة أو الزمان<sup>٨</sup> [ فتأمل ]<sup>٩</sup>.

اقول: هذا الكلام من ذلك العلام - طاب ثراه - غريب عجيب<sup>١٠</sup> فإنّ المتبادر من اطلاق الوجود خصوص الخارجى<sup>١١</sup> و هم لا يقولون بوجود الزمان الممتدّ المتجدّد في الخارج.

١. على الزمان أو الحركة - ع.

٢. القيسات، ص ٣١.

٣. بالمقدار - آ.

٤. وعائه به - ض.

٥. يتجدّد و يتقبّض - ض.

٦. فكذلك - ض.

٧. الزيادة في «ض».

٨. في المطبوع «هو الحركة و الزمان».

٩. الزيادة في «ض».

١٠. في نسخة «د» اقول: هذا الفو من الكلام و هذر اذا تأملّه عاقل يعرفه - و في نسخة «ع» اقول إنّ المتبادر من اطلاق الوجود

خصوص... الخ.

التمادي: الاستمرار و يقال تمادي في الأمر: بلغ غايته.

١١. الخارج - آ. ق.

قال مولانا ميرزا جان في حواشيه على شرح المطالع: <sup>١</sup> «كون المطلق منصرفاً الى الفرد الكامل ليس على اطلاقه، بل ذلك فيما اشتهر لفظ المطلق فيه بخصوصه بان استعمل كثيراً في المطلق المتحقق في ضمنه حتى يكون استعماله فيه حقيقة عرفية كالوجود، فأنه لشهرة استعماله في ضمن الخارجي يتبادر منه خصوصه» انتهى كلامه.

و لعلّه - رحمة الله عليه - <sup>٢</sup> اراد انّ الزمان الموهوم كالزمان الذي هو مطابق للحركة بمعنى القطع وإن لم يكن له وجود في الخارج، إلا أنّ له <sup>٣</sup> وجوداً بحسب نفس الأمر، وأنما الموجود في الخارج ما هو بمنزلة الآن السيّال الذي هو مطابق للحركة بمعنى التوسّط، وهو وجود الواجب - تعالى عن ذلك - الذي هو عين الخارجيّة، <sup>٤</sup> فأنه باستمراره الذي هو بمنزلة استمرار الآن السيّال يفعل امراً ممتداً متجدّداً، يستوّنه بالزمان الموهوم و عدم العالم أنما وقع فيه. و على هذا، فلا فرق بين الزمانين إلا بما ذكره - رحمة الله عليه - <sup>٥</sup> وفيه مع ما تعرّفته أنّه توجيه بما لا يرضى، اذا القائلون به لا يقولون بعدم التفاوت بينها إلا بذلك الامر العرضي، كيف وهم مصرّحون بأنّ الزمان هناك معدوم و لا وجود له إلا مع اول وجود العالم، فإنّ خصومهم لما احتجّوا عليهم، بأنّ تخصيص الأحداث بالوقت المعين يستدعى امتيازها عن سائر الأوقات، وهذا يقتضى كونها موجودة قبل ذلك الحادث، اجابوا بأنّها معدومة و لا تمايز بينها <sup>٦</sup> إلا في الوهم، و أنما يبدأ وجود الزمان مع أوّل وجود العالم، و لا يمكن وجود سائر الموجودات قبل ابتداء وجود الزمان أصلاً. هذا كلامهم.

و بالجمله، أنهم لو قالوا بوجوده و امتداده مثل امتداد هذا الزمان في انّ له اجزاء متباينة متعاقبة يمتنع الاجتماع بينها، لكان لقائل أن يقول: لم اختص وجود العالم بهذا الحدّ الذي حدث فيه؟ <sup>٧</sup>

١. هو ملا حبيب الله المعروف بـ «ميرزا جان» و الفاضل الباغنوي الشيرازي المتوفى ٩٩٤.

٢. بيض الله وجهه - ع. ٣. في المطبوع «لا أن له».

٤. خارجي - ع. ٥. شرف الله قدره - ع.

٦. بينها - ض.

٧. في المطبوع بعد هذه العبارة نقلاً عن نسخة «أ» و «ق» جاء: و أيضاً و ان تبعض هذا الزمان بالليل و النهار أنما هو بالاضافة الى من وقع تحت فلك الزهرة لانتهاه ظل الارض اليه، فأنما الذي فيه و ما فوقه، فليس له هذا الليل و النهار، فيلزم ان

ولم يكن حدوثه في حدّ آخر قبله، وكونه وهياً بالمعنى المذكور، لا ينافي طلب المخصّص في ما بين اجزائه، وحينئذ فما معنى قولهم: واختصّ الحدوث بوقته، اذلا وقت قبله؟.

فبقى<sup>١</sup> أن يكون معنى الوهمى ما يخترعه الوهم كزوجية الثلاثة، فيكون عدماً محضاً وليساً ساذجاً، فاذا اتصف ذلك العدم الساذج بما توهموه من التقدر والتكّم والتماذ والتجدّد والتقضّى وماشا به ذلك، فإمّا أنّه بالذات على تلك الشاكلة، فيكون هو الزّمان بعينه أو بالعرض فيكون هو الحركة بعينها، فإنّ اتصاف الحركة بالزيادة والنقصان والتماذ وغيرها إمّا هو بواسطة مقدارها، و لها مقداران: مقدار بحسب المسافة، وذلك بالعرض، ومقدار بحسب التراخي، وذلك بالذات، لأنّ ذاتها من حيث هي تقتضى ذلك، اذ أجزاءها لا تقع معاً، بل على التراخي، وهذا المقدار هو الزّمان. وبالجملة: الحركة لها حقيقة<sup>٢</sup> سوى عدم الاستقرار، ويقارنها عدم الاستقرار. وأمّا الزّمان فليست<sup>٣</sup> له حقيقة الامتداد والتجدّد وعدم الاستقرار. فاذن قد اطلقوا على الزّمان أو الحركة بلا ذنب اسم العدم المحض والليس الساذج.

وبما قرّرناه ظهر أنّ مراد المستدلّ بالعدم المذكور ما جعله المورد - رحمة الله عليه -<sup>٤</sup> وعاءه كما يصرّح به قوله في الدليل الاوّل، فكيف يتصوّر في العدم الصريح والليس الصّرف البات تمايز حدود وتلاحق أحوال، وسيصرّح به في قوله: «اذلا اختلاف في العدم...» وفي قوله: «وذلك الامتداد العدميّ لا العدم الذي وقع في هذا الوعاء» على أنّ عدم العالم لو كان في زمان موجود غير ممتاز عن هذا الزمان الآ بما ذكره وهو امتياز بالعرض يلزم منه ثبوت قديم سوى الواجب ولا ينفع الفرار منه بالقول بأنّ مرادهم بالعالم ماسوى ذلك الزمان من الموجودات، وهو لا وجود له كما سيصرّح به المورد - احسن الله اليه - تبعاً لآخرين، مع ما فيه من التدافع الصريح والتناقض القبيح، وسيأتى في ذلك<sup>٥</sup> زيادة التوضيح والتنقيح.

←

لا يكون هناك فرق بين الزّمان الموهوم وهذا، فكيف صار ذلك موهوماً وهذا موجوداً، والقول بتقديم هذا كفراً وتقديم ذلك إيماناً، الى غير ذلك من الاحكام المنفّعة فيه عليها. (و العبارة لاتناسب ما قبلها وما بعدها)

١. فيق - ق. ٢. في المطبوع «لاحقيقة لها».

٣. فليس - ض. ٤. اسكنه الله بمحوبات جنانه. ع.

٥. سيأتى لذلك - ض. ع.

و ايضاً لو كان الزمان هناك امراً موجوداً و كان له اختلاف اجزاء، أو كان امراً نفس امرى - كما سيصرّح به المورد العلامة بعيد هذا - و كان القائلون به يلتزمون به، فبأى وجه سموه بالزمان الموهوم و لم يسموه بالزمان الموجود مع اشتراكها في جميع الذاتيات و اللوازم إلا بالليل و النهار و ماشابه<sup>١</sup> ذلك، و هو غير موجب لسلب عقد الوجود و وضع عقد العدم مقامه، ألا أن يقال، لامشاحة في الاصطلاح.

و الظاهر انّ الذى أسقطه في تلك الورطة، اقول هذا و استغفر الله: انه لما رأى أنّ دلائل السيّد السند - قدّس سرّه - على ابطال القول بالزمان الموهوم دلائل متينة<sup>٢</sup> و براهين مكينة<sup>٣</sup> و رام أن يتقضى عنها فراراً<sup>٤</sup> من القول بكونه امراً معدوماً إلى القول بكونه امراً موجوداً، و لم يدر أنّه يفضى الى القول بالقدم - و هو يقرّ منه - فوقع من حيث لا يشعر فيما كان هارياً عنه، هذا

ثم انت خبير بأنهم لو قالوا بماقرّره المورد - قدّس سرّه -<sup>٥</sup> كلامهم لكان لقائل أن يقول هذا مجرد دعوى بلا دليل<sup>٦</sup> و هل الكلام الآلى اثبات وجود هذا الوعاء الممتد المتجدد المتقضى، حتى يمكن أن يقال انّ عدم العالم كان فيه و كان متصفاً فيه بصفاته بالعرض، اذ الأشاعرة لما تشبهوا في اثبات حدوث العالم بالقول بهذا الوعاء و بأنّ عدم العالم كان فيه، فالخصم لا يسلمه منهم و لا يصدّق به إلا بالدليل، و قد تعرّفت أنّه لا يمكن تصوّره فضلاً عن أن يقام عليه دليل، فله أن يقول: انّ الآوعية المسلّمة عندنا ثلاثة:

١- الدهر الذى هو وعاء للوجود الصريح المسبوق بالعدم الصريح.

٢- و الزمان الذى هو وعاء للأمر المتغيّر المتقدرة السيّالة.

٣- و السّرمد الذى هو وعاء لبعث الوجود الغير المسبوق بالعدم، و اليه الاشارة بقولهم: «نسبة الثابت الى المتغيّر هى الدهر، و نسبة المتغيّر الى المتغيّر هى الزمان، و نسبة الثابت الى الثابت هى السّرمد، و الآوعية منحصرة فيها، فمن ادعى انّ للعدم الأزلى وعاءاً موجوداً يكون هو فيه و

١. يشابه - آ. ق.

٢. بيّنة - آ. ق.

٣. مكفية - آ. ق.

٤. فرّ - ع.

٥. قدّس الله روحه - ع.

٦. و هذا ليس توجيهها آخر لكلام السيّد السند ليتوجّه أنّه مستدلّ فوظيفته الاثبات لا المنع و طلب الدليل، بل هو اعتراض يرد عليهم على ماقرّره المورد به مرامهم. منه رحمة الله عليه.

بتبعيته يتَّصف بالتقدّر و التماذ و غيرهما، فعليه البيان و قياسه على العدم المقارن لوجود الزمان كعدم زيد في زمانٍ قبل زمان وجوده قياس معه فارق،<sup>١</sup> فإنّ هذا العدم لما كان مقارناً للزمان الذي هو سيّال و متكّم و متقدّر، اتّصف هو أيضاً بذلك بالعرض، بخلاف العدم الأزلي، فأنّه لا يتّصف بالتقدّر، لعدم ثبوت ما يتقدّر هو به، فيكون عدماً محضاً غير متقدّر و لامتكّم، لا بدّ لنفيه من دليل و عدم قدرتنا على تعقّله بوصف كونه سابقاً على الوجود سبقاً غير ذاتي بدون الوعاء - كما ادّعاء المورد - طهر الله روحه -<sup>٢</sup> بعد أن دلّ الدليل عليه، غير قادح فيه، فإنّ دلائل القدم<sup>٣</sup> بأسرها لما كانت مدخولة، و قد دلت الأخبار المتواترة من الطرفين على وجود إله العالم بدونه بأن يكون بينهما انفصال، و قد انعقد عليه اجماع [المليّين من] المسلمين و غيرهم، و دلّ عليه الحديث المشهور<sup>٤</sup> الذي لا دليل عقليّ يعارضه، بل له دليل عقليّ يعاضده، كما سيأتى في آخر الرسالة ان شاء الله العزيز. فاذا لم يثبت القول بالزمان الموهوم الذي قبل وجود العالم مع كونه مخالفاً لظاهر الشرع، فلا بدّ من القول بأنّ ذلك الانفصال إنّما كان بالعدم الصريح النفس الامرئ الغير الزماني، لأنّ كل ماله تحقّق في نفس الأمر، لا يجب أن يكون في زمان، كما لا يجب أن يكون كلّ ماله تحقّق فيها في مكان فعدم العالم مع تحقّقه في نفس الأمر لا يجب أن يكون في زمان، اذ ما ليس للزمان في سلسلة علله مدخل لا يقال إنّ فيه، هذا.

و الجواب الحاسم لمادة الشبهة، ما أشرنا اليه آنفاً و سالفاً، من أنّ العدم الأزلي لو كان له وعاء، فذلك الوعاء إمّا معدوم، فاستحال اتّصافه بالتقدّر و التكمّم و المساوات و الّا مساوآت، اذ لا اختلاف في العدم و لا مخصّص، فكيف يكون أحدهما ظرفاً و متّصفاً بالصفات المذكورة بالذات و الآخر مظروفاً و متّصفاً بها بالعرض، أو موجود، فيلزم ثبوت قديم سوى الواجب تعالى. ثم ذلك القديم لما لم يكن جوهرأ قائماً بذاته، فلا بدّ له من محلّ يقوم به، و لا يتصوّر له محلّ غير الحركة، فيلزم قدم الجسم كما سبق.

١. قياس مع الفارق - ض.

٢. كما أفاده المورد طهر الله روحه و في بحار غفراته أغمسه. ع

٣. في المطبوع - ان دلائل العدم. ٤. الزيادة في د. ض. ع.

٥. الحديث «كان الله و لم يكن معه شيء».

و بما قرّرناه<sup>١</sup> ظهر أنّ الأزل ليس كالزمان و اجزائه يتقدّم جزء<sup>٢</sup> و يتأخّر آخر، بل هو عبارة عن اللازمان السابق على الزمان سبقاً غير زمانى، كسبق أجزاء الزمان بعضها على بعض، و ليس بين الله و بين العالم بُعد مقدّر لأنّه إن كان موجوداً، يكون من العالم، و ألا لم يكن شيئاً، و لا ينسب احدهما الى الآخر من حيث الزمان بقبليّة و لا بعديّة و لامعيّة، لانتفاء الزمان عن الحقّ و عن ابتداء العالم، فليس الآ وجود بحت خالص ليس من العدم، وهو وجود الحقّ و وجود من العدم و هو وجود العالم، فالعالم حادث فى غير زمان. و أمّا يتعسّر فهم ذلك على الاكثرين لتوهّمهم الأزل جزءاً من الزمان يتقدّم ساير الاجزاء و ان لم يسمّوه بالزمان، فإنّهم اثبتوا له معناه، و توهّموا، انّ الله سبحانه فيه و لاموجود فيه سواء، ثم أخذ بإيجاد الأشياء شيئاً فشيئاً فى أجزاء آخر منه.<sup>٣</sup>

و هذا توهّم باطل و أمر محال، فإنّ الله تعالى ليس فى زمان و لامكان بل هو محيط بهما. و كيف يقول عاقل: إنّ العالم بكلّه مسبوق بالعدم الزمانى و زمان عدمه أيضاً جزء من اجزائه. و بالجملة: عند عدم الزمان تكون حالة مستقرّة قارّة لا فيها تقدّم حال و لا تأخّر أخرى، فاذا تغيّرت الأحوال بمحدوث الحركة الّتى لها أجزاء، لا يكون وقوعها معاً، بل وقوع كلّ مترسخ عن وقوع الآخر يحصل منه مقدار فى العقل، و هو الزمان.

و بهذا التقرير ينحلّ ما أشكل على المورد<sup>٤</sup> - قدّس سرّه - حيث قال: «اذاتّصف العدم فى نفس الأمر بأنه سابق على الوجود سبقاً غير ذاتى [كما يظهر من بعض كلماته]،<sup>٥</sup> فيكون البتة محتاجاً الى وعاء و ظرف، يكون فيه و يتّصف هو لا محالة بالتقدّر و التكمّل و غيره، و كونه سابقاً عليه بدون ذلك ممّا لا تقدر<sup>٦</sup> على تعقّله، فلعلّه يحتاج الى لطف قريحة لم يكن لنا<sup>٧</sup>» و سيأتى له بيان آخر. و القول بأنّ التقدّم بالذات لا محصّل له لعوده الى السبق الزمانى، كما هو مختار المورد - قدّس سرّه -<sup>٨</sup> و لا محصّل له، كيف و لم يدلّ دليل على بطلانه، بل لا يتصحّح معنى حدوث العالم إلا بالتمسك به، و كذا قال به المحقق فى التجريد، و به فسّر المورد قوله، «وجود العالم بعد عدمه ينفى الایجاب...»

١. و بما قرّرنا - ع.

٢. جزء - ع.

٣. جزء جزء منه - ض.

٤. اشكال المورد - ض.

٥. الزيادة فى عبارة المورد (افاجمال الخوانسارى)

٦. ذلك لا تقدر - آ. ق.

٧. هنا يثمّ عبارة المورد.

٨. زيد قدره - ع.

حيث قال: الظاهر أنَّ مراد المصنف من البعدية [ههنا هو البعدية] بالذات وردّ قول من<sup>٢</sup> قال: مراده منها البعدية الزمانية. وهذا منه - رحمة الله عليه - كالصرح بأنّ المحقق لا يقول بالزمان الموهوم كما صرح به والده<sup>٣</sup> الماجد - اسكنه الله دار كرامته - و إلا لكان مراده منها البعدية الزمانية، فهو أيضاً قائل بالحدوث الدهرى، لأنّه لما نفي الايجاب المستلزم للقدم، وأثبت الحدوث لتصريحه بوجود العالم بعد العدم، فذلك إمّا في الزمان، وهو خلاف مذهبه، ومع ذلك لا يلايه ظاهر قوله «بعد العدم»، وسيأتى تحقيقه، أو في الدهر، وهو المطلوب.

و بما فصلناه ظهر أنَّ القول بوجود الزمان الموهوم وكونه وعاء لعدم العالم ينافى طريقة الملة<sup>٤</sup> بل ينافى مذهب من قال به ويفسده وهو قد رام بذلك اصلاحه! «وَهَلْ يُصْلِحُ الْعَطَّازُ، مَا أَفْسَدَ الدَّهْرُ؟»

ثم قال السيّد السند قدّس سرّه «و أمّا ثالثاً فلاّنه حينئذ يكون البارى الحقّ سبحانه واقعاً في حدّ بعينه من ذلك الامتداد العدمى - تعالى عن ذلك - و العالم في حدّ آخر بخصوصه، حتى يصحّ تخلّل ذلك الامتداد الموهوم بينه سبحانه وبين العالم و يتصحّح تأخّر العالم و تخلفه عنه سبحانه في الوجود فاذا كان ذلك الامتداد غير متناهى التماضى، كان غير المتناهى محصوراً بين حاصرين هما حاشيتاه و طرفاه»<sup>٥</sup>.

قال المورد - قدّس سرّه - وفيه، أنَّ مرادهم بقولهم بين البارى الحقّ و أوّل العالم زمان موهوم ازلى أنّه كان قبل العالم امتداد موهوم لم يكن العالم فيه و كان الحقّ تعالى فيه بالمعنى الذى يقال الان أنّه تعالى موجود لا أنَّ الزمان واسطة بينه تعالى و بين العالم بحيث يكون هو تعالى في احد الحدين، و العالم في حدّ<sup>٦</sup> الآخر، حتى يلزم كون غير المتناهى محصوراً بين الحاصرين<sup>٧</sup>، و هذا ظاهر جدّاً. اقول: وفيه أنَّ هذا الامتداد الأزلى لما كان امراً متحققاً موجوداً في نفس الأمر و كان منشأ تحقّقه و مبدأ وجوده و وجوب الوجود - كما صرح به قبيل ذلك - كان من الواجب ان يكون

١. الزيادة في د. ض. ع.

٢. هو ميرزا ابراهيم بن ملاصدرا محمد الشيرازى صاحب كتاب الاسفار المتوفى بشيراز في عشر السبعين بعد الالف قدّس

٣. والدى - ض.

سرهما، منه رحمة الله. ض.

٥. هنا آخر قوله رحمة الله. القيسات، ص ٣١.

٤. الملتين. ض.

٧. حاصرين - كذا في الحاشية و نسخة «ع».

٦. في الحدّ - كذا في الحاشية و نسخة «ع».

الواجب تعالى في ابتدائه بحسب نفس الأمر لتحقيق<sup>١</sup> كونه منشأ له و مبدأ و أول العالم في انتهاء لا  
نتهائه به فيكون واسطة بينهما، فإذا فرض كونه غيرمتناهي التماذي بحسب نفس الأمر اذ لو لم يكن  
غيرمتناه لزم حدوث الواجب تعالى عن ذلك، لأنّ العالم لما كان حادثاً كان متناهي التماذي، فلو  
كان ذلك الامتداد السابق عليه الواقع بينهما متناهياً، كان حادثاً، لأنّ الزايد على المتناهي بقدر  
المتناهي متناه، فيكون حادثاً، و يلزم منه ماسبق كان غيرالمتناهي بحسب نفس الامر محصوراً بين  
حاضرين، هما حاشيتاه، وهذا ظاهر جداً.

و بعبارة اخرى: أنّه لما كان امراً ممكناً موجوداً، كان له مبدأ يبتدء منه، فلما انتهى بأول العالم و  
فرض غير المتناهي، كان غير المتناهي محصوراً بين الحاضرين. ألا أن يقال بعدم انتهائه به، فأنه كما  
كان قبل وجود العالم وعاء لعدمه، فكذلك يكون بعد وجوده وعاء لوجوده فهو كما كان أزلياً  
فكذلك يكون أديماً لوجوب دوام وجود المعلول بدوام وجود علته التامة، فإنّ ذلك الموجود القديم  
لما كان من اثر الواجب، و لم يكن وجوده متوقفاً على شرط آخر غير استمرار وجود الواجب، لزم  
منه دوامه،<sup>٢</sup> فهذا على تقدير تمامه كان من الواجب أن يجاب به فتأمل فيه و ما فيه.

و اعلم انّ المورد - طاب ثراه -<sup>٣</sup> قبل ايراداته على السيّد السند قال: أنا لا نقول أنّه يجب أن  
يكون زمان يصحّ أن يقال: «كان الواجب فيه و لم يكن العالم» بل الغرض أنّه يجب أن يتحقق  
انفصال بين الواجب و العالم يصحّ<sup>٤</sup> فيه قولنا: كان الواجب على المعنى الذي يصحّ الآن و لا يكون<sup>٥</sup>  
العالم فيه.

أقول وفيه انّ هذا الانفصال إمّا بأمر ممتدّ موجود في نفس الأمر، و هو إمّا قارّ قائم بذاته، أو  
غير قائم، و هذان مع استلزامهما القدم، لا يحتملها المقام والألّا لكان ما به الانفصال امراً مسافياً  
مكانياً لا زمانياً أو غير قارّ فيكون زماناً مستلزماً للحركة المستلزمة للجسم، فيلزم قدمه، و لا  
يتحقّق انفصال. و إمّا بأمر غير ممتدّ و لا موجود، فيكون مسبوقية الوجود بالعدم الصريح الغير  
الصريح الغير المتكّم و لا المتقدّر.

٢. لزم منه دوامه بدوامه - ع.

٤. و بين العالم ليصحّ - ض.

١. ليتحقق - ع.

٣. طاب مقامه - ع.

٥. و لم يكن - ض.



و إما بأمر موجود غير ممتد، وهو لا يوجب الانفصال، و إلا لكان ممتداً، و المقدّر خلافه، فيلزم التّقدم.

و إما بأمر ممتد غير موجود في نفس الأمر، فيكون حدود تلك الامتداد سواسيّة متشابهة، اذ لا اختلاف في العدم و لا مخصّص من استعداد أو حركة او غير ذلك، و لم يختصّ بهذا الحدّ، و لم يكن حدّونه في حدّ آخر قبله.

و هذا هو الذي جعله السيد - قدّس سرّه - حجة رابعة على بطلان الزمان الموهوم.

و بما فصلناه ظهر فساد ما قاله المورد - قدّس سرّه -<sup>١</sup> في الجواب: من أنّ هذا مجرد دعوى بلا دليل، اذ لعلّه كان اختلاف في اجزائه لأنّه ليس عدماً محضاً لا يجري ذلك فيه بل امر نفس امرى وقع العدم فيه» فإنّ فيه مع ما عرفته، أنّ الأمور الوهيّة اذا لم يكن منشأ انتزاعها موجوداً في الخارج، تكون قضيّة و هيّة محضة و اختراعية صرفة غير متحققة في نفس [الأمر كزوجيّة الخمسة، و هي هنا كذلك، فكيف يتصور اختلاف نفس امرى]<sup>٢</sup> و ما سبب ذلك الاختلاف النفس الأمري مع وحدة طبيعة ذلك الامتداد، فهل هو<sup>٣</sup> استعداد من جانب القابل أو منشأ<sup>٤</sup> ذلك من تأثير<sup>٥</sup> الفاعل من الحركة المحافظة و غيرها، و لم صار مختلف الاجزاء من غير ما به الاختلاف.

و هل هذا الا مجرد الخيال<sup>٦</sup> و محض احتمال غير مطابق لما عليه القوم؟!

نقل عن الغزالي و الشهرستاني و غيرها أنّهم قالوا: كما أنّ الوهم يخيّل امتداداً مكانيّاً لا يقف عند حدّ معيّن، و يتوهم وجود العالم في جزء منه، و يحكم العقل بأنّه لو وجد في الخارج، لكان بعض اجزائه متقدّماً على بعض بحسب الوضع و بعضه متأخراً من غير أن يكون لهذا الامتداد منشأ موجود في الخارج، كذلك الامتداد الزماني موهوم محض لا منشأ له موجود في الخارج، فكما لا يدلّ حكم العقل بتقدّم<sup>٧</sup> بعض الأجزاء على بعض في الامتداد المكاني على وجود منشأ، كذلك لا يدلّ حكمه بتقدّم البعض على البعض في الامتداد الزماني على وجود منشأ بل نقول: تخيّل

٢. الزيادة في د. ض. ع.

٤. او منشأ - آ. ق.

السّواسيّة: التساوية.

٧. بتقديم - آ. ق.

١. زيد أجره - ع.

٣. فهل هي - آ. ق.

٥. تأثر - ق.

٦. خيال - ع.

الامتدادى مركوز فى فطرة الوهم حتى أنّ العقل المشوب بالوهم يحكم بأنّ هيهنا فضاء غير متناه و أنّ العالم فى جزء منه وكذلك يحكم بأنّ هيهنا زماناً غير متناه و أنّ العالم فى جزء منه، وكما أنّه ليس فى الواقع فوق العالم و لآحته خلاء و لآملآ اذلا فوق و لآحت له، فانّ الجهات يتحدّد ببعض العالم، كذلك ليس فى الواقع قبل العالم و لآبعده بعد، و لا يلزم من ذلك عدم تناهى الزّمان، كما لا يلزم من الأول عدم تناهى المكان بل الزّمان متناه، كما أنّ المكان متناه من غير فرق و حكم الوهم بلاتناهى الزّمان مثل حكمه بلاتناهى المكان. فكما لآعبرة بحكمه فى المكان، كذلك لآعبرة به فى الزّمان،<sup>١</sup> هذا كلامهم وهو صريح فى كونه عدماً محضاً و ليساً ساذجاً، فتوجيهه بما وجهه به المورد، مع مخالفته للواقع، توجيهه بما لا يرضى.

ثم قال السيّد السند: <sup>٢</sup> «و أمّا خامساً فلأنّ المتقدّس عن الغواشى و العلايق يكون مع أى امتداد فرض و مع كلّ جزء من أجزائه و كل حدّ من حدوده معيّة غير متقدّرة على سبيل واحد، و محيطاً بجميع أجزائه و حدوده على نسبة واحدة، موجوداً كان ذلك الامتداد أوموهوماً على ماتلى عليك غير مرّة فاذن اختصاص العالم بحدّ من حدود ذلك الامتداد الموهوم لا يثمر تأخّره و تخلفه عن البارى الحقّ جلّ سلطانه أصلاً، فأنّه اذا كان امتداد الزمان الموجود بالقياس اليه سبحانه على هذا السبيل، فالزمان الموهوم اجدر بذلك».<sup>٣</sup>

قال المورد: <sup>٤</sup> «فيه أنّ القول بالامتداد المذكور ليس الّا لتصحيح تحقق العدم قبل الوجود و قدصّ ذلك، و مرادهم من تخلف العالم عن الحق سبحانه ليس الّا ذلك، لا أنّه كان الواجب فى وقت لم يكن العالم فيه حتى يقال أنّ الواجب برىء من الكون فى الوقت فلم يصحّ ذلك. على أنّك قد عرفت أنّه يمكن القول بمقارنة وجوده تعالى للوقت، فعينئذٍ يتصحّح التخلف بهذا المعنى ايضاً فتذكّر».

اقول: فيه أنّهم كيف يصحّحون بالامتداد المذكور تحقق العدم قبل الوجود، و الحال أنّ ذلك الامتداد موجود بزعمهم؛ كما صرّح به قبيل ذلك بقوله: فاللازم على هذا ليس الّا وجود الزمان

١. فى المطبوع «لآعبرة فى الزمان».

٢. زاد الله قدره - ع.

٣. القيسات، صفحه ٣١.

٤. روى الله روحه - ع.

هناك، و القائلون به يلتزمون، و هل هذا إلا تهافت؟!

على أنك قد عرفت أنهم لا يلتزمون به بل يتعاشون عنه و إن مرادهم من القول بالامتداد المذكور ليس إلا تصحيح أنه كان الواجب في وقت لم يكن العالم فيه، ليصح لهم القول: «كان الله و لم يكن معه شيء»<sup>١</sup> فلا يمكنهم القول بمقارنة وجوده تعالى للوقت الأزلي الموجود [الذي]<sup>٢</sup> هو جزء من اجزاء العالم لمنافاته عموم الخبر،<sup>٣</sup> إذ الموجود في نفس الأمر يصدق عليه أنه شيء، فإن الموجود يساوق الشئئية، بل القول بتلك المقارنة عين القول بالقدم، و إن كان لذلك الوقت وجود، و إلا فهو مجرد اسم من دون تحقق المسمى، فاذن لابد من القول بالوقت التقديرى الراجع الى الحدوث الدهرى كحاسياتى، ليتصح ذلك التخلف<sup>٤</sup> بهذا المعنى.

و بالجملة: هذا الامتداد المذكور لا يخلو اما أن يكون شيئاً في نفس الأمر، أو الأشياء فيها، فإن كان الأول [حيثنذ]<sup>٥</sup> فعموم الخبر ينقضى أزليته<sup>٦</sup> فإن مفهومه نفي الاشياء و سلب الوجودات الازلية مطلقاً،<sup>٧</sup> أى وجود كان في أى ظرف كان بأى نحو كان، إلا وجود الواجب، بل يفهم منه نفي الصفات الزائدة ايضاً، بل هو صريح فيه، و إلا لكان مع الله شيء في الأزل، فيلزم تعدد القدماء كما هو من لوازم مذهب من قال بزيادتها فيبطل قولهم: كان قبل العالم زمان موهوم أزلي نفس الأمرى.<sup>٨</sup> و إن كان الثانى فلا يكون امراً ممتداً، و إلا لكان حدود تلك<sup>٩</sup> الامتداد سواسية متشابهة، اذ لا اختلاف في العدم و لا مخصص و يلزم منه ماسبق، و اذا لم يكن امراً ممتداً، فلا يمكنهم تصحيح تحقق العدم قبل الوجود تحقّقاً زمانياً نفس امرى، ويلزم منه عدم تخلف العالم عن البارى الحق سبحانه تخلفاً زمانياً، وكذلك يبطل قولهم: إن عدم العالم كان في وعاء و ظرف ممتد متجدد متقضى كوجود زيد في الزمان، كيف لا وهما متساويان في العدم و ألا شئئية، فكيف يكون حدّهما ظرفاً و الآخر مظهروفاً؟! هذا.

١. الكافي باب صفات الذات صفحة / ١٥٧ عن ابي جعفر عليه السلام، كان الله عزوجلّ و لا شيء، غيره - و في البحار

٥٤ / ٤٥ في ضمن حديث ١٩ عن جعفر بن محمد عليهما السلام كان اذ لم يكن شيء.

٢. الزيادة في «ع». ٣. في المطبوع «عموم الجزء».

٤. الوقت - بدل التخلف. ض. ٥. الزيادة في - آ. ض. ق.

٦. الازلية - ض. ٧. مطلقة - ض.

٨. نفس امرى. ع. ٩. ذلك - ع.

و أما ماتوهمه بعض المتفلسفة من أن «كان» هنا منسلخ عن معنى الماضي بل عن مطلق الزمان، وما قاله بعض المتصوفة حين سمع الحديث: الآن كما عليه كان، فهذان عند اهل الأديان.\*  
أما الأول، فلا داته الى القول بالقدم إلا أن يشير بذلك الى الحدوث الذهري.

و أما الثاني فلما قال في «المنتهى» إن الموجود حقيقة في الواجب و الممكن بالاجماع، و لأنه لو كان مجازاً في أحدهما لصح نفي الموجود عنه في نفس الامر لأنه من أمارة المجاز لكن السلب محال و المنازع في اتصاف المهيئات بالموجود اتصافاً حقيقياً مكابر مقتضى عقله.

و كذلك القول بأن الشيئية اعم من الوجود على ماذهب اليه المعتزلة من ان المعدوم الممكن شيء ثابت<sup>١</sup> على معنى ان المهيئة يجوز تقررها في الخارج منفكة عن الوجود لا يضر<sup>٢</sup> في هذا المقام كما لا يخفى على ذوى الأفهام، بل الخبر ينفي القول بشبوته في الأزل وكونه شيئاً و يوجب كفر قائله. إلا أن يقال ان الموجب للكفر إنما هو اعتقاد قدم الجواهر والأعراض و هم لا يقولون بذلك، اذ القديم يعتبر فيه الوجود و هم لا يقولون بوجوده في الأزل، ولكن حصلت لهم شبهة في الفرق بين الثبوت و الوجود، وجعلوا الأول اعم من الثاني، فهم لا يقولون بوجود قديم لا بالذات و لا بالزمان سوى الله تعالى، سواء فيه القائلون منهم بالأحوال و غيرهم هذا.

و اعلم ان المورد - قدس سره - قال قبل كلامه على السيد السند ان الظاهر كما يقال في الجسم<sup>٣</sup> أنه زماني - بمعنى ان وجوده مقارن لوجود الزمان - يصح ذلك في شأن الواجب تعالى ايضاً، اذ يصدق ان وجوده مقارن لوجود الزمان. نعم، لا يصح أن يقال أنه زماني بمعنى ان وجوده ينطبق<sup>٤</sup> على الزمان مثل الحركة، و لا يصح ذلك في الجسم ايضاً، و على هذا، فلا اشكال اصلاً.<sup>٥</sup>  
هذا موضع حوالاته في هذا المقام ولكن ليس هذا الكلام لذلك العلام كما يشعره قوله متصلاً بما مر.

هذا ما يحظر بالبال على سبيل الاحتمال فإن كان من الحق فهو الحق و إن كان من الوسواس

\*. و لعمري أنه لب لباب الايمان و قد نقله بعض عن الامام الكاظم عليه السلام، لأنه كان تعالى من حيث ذاته في غيب محض و وجود مطلق ليس في مرتبة اطلاقه شيء و الآن كما كان. جلال.

١. شيء و ثابت - ع. ٢. لا يضرنا - ض.

٣. في الحاشية - الاجسام. ٤. منطبق - ض.

٥. انتهى كلام المورد.

الشیطانيه فنعوذ بالله منها،<sup>١</sup> و الله يعلم حقيقة الحال.<sup>٢</sup> بل هو ممّا أخذه من كلام سيد المدققين على ما نقله الخفري في حواشيه حيث قال: «نسبة الزمانيات الى الزمان بالمعية في الوجود سواء كانت منطبقة أو غير منطبقة، لا بالانطباق فقط، و الآلم تكن الاجسام التي في زمان و لا يعرض لها تغير زمانية».

قال: و لاشك ان المجرد مع أنه برىء عن التغير، يصدق عليه أنه<sup>٣</sup> مع الزمان في الوجود، الى آخر ما قاله هناك.

و المراد، ان نسبة الزمانيات الى الزمان أمّا تكون بحسب الوجود، و لا يتوقف على الانطباق عليه، فالمجرد البرىء عن التغير يجوز أن ينسب الى الزمان نسبة المعية.

فإن قلت: لما جازت نسبة المجرد البرىء عن التغير الى الزمان نسبة المعية، فنسبة جميع الأزمنة اليه ليست نسبة واحدة، لجواز نسبته في كلّ زمان معين، كهذا اليوم الى ذلك الزمان بكونه معه في الوجود، و ظاهر ان نسبة جميع الأزمنة الى هذا اليوم ليست على السواء، فنسبتها الى المجرد الموجود معه أيضا ليست على السواء، فما معنى قول السيد المتقدّس عن الغواشي، الى آخره.

قلت: يصدق على المجرد أنه في هذا اليوم ظرف للمصدق<sup>٤</sup> لا للمجرد، اذ لا تعلق له بهذا اليوم و لا نسبة غير كونه معه في اصل الوجود و كما أنه موجود في هذا اليوم في اصل الوجود، كذلك<sup>٥</sup> يصدق فيه أنه موجود مع سائر الأزمنة في اصل الوجود، فعدم كون نسبة جميع الأزمنة الى هذا اليوم على السواء، لا يستلزم عدم كون نسبتها الى المجرد الموجود معه كذلك و ذلك لاختصاص وجود هذا اليوم بهذا اليوم و عدم اختصاص وجود المجرد بهذا اليوم.

قال السيّد السند [طهر الله رسمه]:<sup>٦</sup> «و أمّا سادساً فلأنّ الزمان و المكان شقيقتان متضاهيان مرتضعان في الأحكام من لبن واحد و من ثدي واحد، فكما وراء الامتداد المكاني أعني فوق الفلك الأقصى المحدّد لجهات العالم عدم صرف لاخلاء و لا ملاء و لا امتداد و لا، لا امتداد، و لا نهاية و

١. منه - في الحاشية. ٢. من قوله: هذا ما يخطر... الى هنا من كلام الحاشي.

٣. على أنه - ع. ٤. للصدق - ض.

٥. العبارة في المطبوع بعد «في اصل الوجود» هكذا: كذلك موجود مع سائر الأزمنة في اصل الوجود كذلك موجود - و كما انه يصدق في هذا اليوم أنه موجود معه في اصل الوجود. و الظاهر أنها زائدة.

٦. الزيادة في «ع».

لا، لانهاية، و اذا بلغ السطح المحذب منه انسان لم يمكنه أن يمدّ يده و يبسطها، لالمصادم و مانع مقدارى، بل لعدم الفضاء و البعد و انتفاء المكان و الجهة، فكذلك وراء الامتداد الزمانى عدم صريح لاتمادّ ولا، لاتمادّ، ولا استمرار ولا، لا استمرار ولا نهاية ولا، لانهاية، ولا زيادة ولا نقصان، فاستمع القول و اتبع الحقّ ولا تكوننّ من الجاهلين» انتهى كلامه رفع مقامه.<sup>١</sup>  
قال المورد [طاب ثراه]:<sup>٢</sup> «وضعفه ظاهر، لآنه مجرد تمثيل لا يناسب المقامات الحكيمّة» انتهى.<sup>٣</sup>

و المراد أنه قياس فقهي لا يفيد إلّا الظن و المسألة ممّا يطلب فيه اليقين، فلا يجوز اثباتها بالدليل الظنيّ.

أقول: تتبّع أحوال الزمان و المكان ككونها امتدادين متناهيين و كالتلازم بينهما وجوداً و عدماً، اذ الزمان ليس إلّا مقدار حركة الفلك، كما أنّ المكان ليس إلّا ما أحاط به الفلك، فاذا لم يكن فلك، فلا زمان و لا مكان كما سيأتى ذلك فى صريح كلام امير المؤمنين - صلوات الله و سلامه عليه - فلما أبدع الفلك و ما فيه من الاجسام و أدير وجد الزمان و المكان، فهما متلا زمان لكونها معلولى علّة واحدة<sup>٤</sup> و اليه الاشارة بقوله: متضاهيان مرتضعان فى الأحكام من لبن واحد و ثدي واحد مع الحدس القوى من الأذهان الثاقبة،<sup>٥</sup> يفيد الجزم،<sup>٦</sup> بأنّ وراء الامتداد الزمانى عدم صريح و ليس ساذج، ليس فيه شائبة أيس، كما أنّ وراء الامتداد المكافى كذلك، و كذلك<sup>٧</sup> الحال فى كثير من المسائل الحكيمية يستعان فيه بالحدس الصائب، فلا يقوم حجة على الغير مع كونها معلومة يقينا، و قد سبق منهم التصريح بأنّ الامتداد الزمانى موهوم محض لا منشأ له فى الخارج و اذا لم يكن له منشأ موجود فى الخارج، بل كان مخلوقاً للوهم و مخترعاً له، كان عدماً صريحاً و ليساً باتّاً بجناً

١. القبيات، صفحه ٣٢.

٢. فى «ع».

٣. فتدبر انتهى - ض.

الشقيق: النظر. الأخ من الاب و الأم

المتضاهى: المتشابه و المتائل

المرتضع: الممتص.

٤. فى المطبوع: فهما مثلاً واحدة.

٥. فى المطبوع: الثابتة.

٦. جملة «يفيد الجزم» خبر لـ «تتبع احوال الزمان».

٧. العبارة فى المطبوع بعد «و كذلك» مشوشة فى ثلاث اسطر.

ساذجاً صرفاً، لا امتداد فيه ولا زيادة ولا نقصان، الى غير ذلك من الصفات المذكورة. فهذا منه - قدس سره - ايماء لطيف الى أنَّ ما وراء الامتداد الزماني يكون حالة مستقرّة لافيهما تقدّم حال ولا تأخر أخرى، وهو المعبر عنه بالثابت، فهو تصوير لتعقّل ما وراء ذلك الامتداد، وبه ينحلّ ما أشكل على المورد تعقله كما سبق ذكره.

واعلم أنَّ الّا تمادّ عبارة عن عدم التماّد عمّا من شأنه التماّد، و ما وراء الامتداد الزماني ليس كذلك، وكذا النهاية و الّا نهاية و الزيادة<sup>١</sup> و النقصان و ماشابه ذلك فإنّها كلّها من خواصّ المقادير و الكميّات و ما وراء الامتداد الزمانيّ عدم صريح لامقدار له فلا يثبت له شيء من تلك الخواصّ بطريق أولى. وهذا مثل الحايط، فأنّه لا يقال له أعمى ولا بصير، وكذلك المجردات لا يقال لها إنّها داخله العالم ولا خارجه ولا متصلة ولا منفصلة، اذ الخروج عدم الدخول عمّا من شأنه الدخول. هذا\*

ثم إنّ المورد - قدس سره - بعد أن نقل كلام السيّد السند وغيره و أجاب عنه بما اجاب قال: «فقد ظهر بما قررناه أنّ القول بالزمان الموهوم ممّا لا يمكن ابطاله بمثل هذه الوجوه». أقول قد ظهر بما قررناه<sup>٢</sup> أنّ القول بالزمان الموهوم ممّا لا يطابق العقل ولا يوافق النقل، وأنّ كلّ وجه من هذا الوجوه بحيله<sup>٣</sup> يرهان قاطع على ابطاله وأنّ هذا القول من هذا الفاضل - قدس سره - أمّا نشأ من قلة التدبّر و سوء التفكير، وليس غرضي من هذا الكلام الطعن على ذلك العلام كلّاً و حاشا [ثم كلّاً و حاشا]<sup>٤</sup> فأنّه من الفحول و كلامه ممّا يتلقاه فضلاء علماء عصرنا هذا بالقبول من غير تأمل دقيق أو فكر عميق، كأنّهم يرونه من الوحي المنزل على النبيّ المرسل، وهم

١. كذا الزيادة - ض.

\* قد أشار المؤلف التحرير الى ما رآه صدر المحققين ان الحدوث المجمع عليه على لزوم التعبّد به، حدوث العالم الذي نحن من أجزائه لأن الصّور الحائلة في المادّة سيّالة متحركة و العالم المادّي حادث زماني لسريان الحركة في الجواهر، و الزمان عين الحركة، و لكلّ صورة ممتدة مادّية بعد رابع نسعيه الزمان، و اما العالم المجردات غير داخل في العالم، ولا نعلم ولا نعرف من العالم الأما هو الواقع في التجدد، و نحن أيضا من أجزائه و المليون لا يعرفون من العالم الأ هذا العالم المادّي. جلال.

٣. بمذاته - آ.

٢. قررنا - د. ع.

٤. ليس في: آ. ق.

قد قرع أسماعهم: «إِنَّ الْجَوَادَ قَدْ يَكْبُو، وَالصَّارِمُ قَدْ يَنْبُو»<sup>١</sup>، وَإِنَّ السَّهْوَ وَالنَّسْيَانَ كَالطَّبِيعَةِ الثَّانِيَةِ لِلنَّاسِ، بَلِ الْفَرْضُ مِنْهُ أَنْ لَا يَعْتَمِدَ عَلَى كَلَامِهِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ صَوْبِ الصَّوَابِ، فَوَجِبَ الْإِيْمَاءُ إِلَى ذَلِكَ لِثَلَاثِغَتَرٍ<sup>٢</sup> الْمَقْلَدُ بِقَوْلٍ مَنْ يَدْعَى شَيْئاً لَا يَقْدِرُ عَلَى [بَيَانِ مَا يُدْعِيهِ، وَإِنْ بَذَلَ فِيهِ<sup>٣</sup> كِهَالُ جَهْدِهِ وَتَمَامُ مَسَاعِيهِ وَكَيْفَ يَقْدِرُ عَلَى<sup>٤</sup> بَيَانِهِ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْعَقْلِ وَالنَّقْلِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَلِذَا مَرَّ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِذَا أُشَارَ الْمُرْدُ - قَدَّسَ سِرَّهُ -<sup>٥</sup> أَيْضاً بَعْدَ كَلَامِ بَقُولِهِ: «فَحِينَئِذٍ يَنْبَغِي أَنْ يَنْظَرَ فِيهِ هَلْ هُوَ مِمَّا يَخَالَفُ الشَّرْعَ أَمْ لَا؟ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُخَالَفاً، فِيهَا وَنَعَمَتْ، وَإِنْ كَانَ مُخَالَفاً لَهُ عَلَى مَا يَشْعُرُهُ بَعْضُ الْآثَارِ، فَيَجِبُ تَرْكُ الْإِقْتِحَامِ فِيهِ وَالْوُقُوفُ عِنْدَ الشُّبْهَةِ».

أَقُولُ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ - كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ - وَقَوْلُ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي جَوَابِ زُرَّارَةَ [بْنِ أَعِينٍ] بَعْدَ أَنْ سَأَلَهُ: «أَكَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءٌ؟» نَعَمْ كَانَ وَلَا شَيْءٌ<sup>٦</sup>.

وَقَوْلُ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدِيمٌ وَالْقَدَمُ صِفَتُهُ الَّتِي دَلَّتِ الْعَاقِلُ عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ قَبْلَهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ فِي دَيْمُومَتِهِ»<sup>٧</sup>.

فَقَدْ بَانَ لَنَا\* بِإِقْرَارِ الْعَامَّةِ مَعْجَزَةُ الصِّفَةِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ قَبْلَ اللَّهِ وَلَا شَيْءَ مَعَ اللَّهِ فِي بَقَائِهِ، وَبَطْلُ قَوْلٍ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَهُ أَوْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ [وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ<sup>٨</sup> فِي بَقَائِهِ لَمْ يَجْزَأَنْ يَكُونَ خَالِقاً لَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مَعَهُ فَكَيْفَ يَكُونُ خَالِقاً لِمَنْ<sup>٩</sup> لَمْ يَزَلْ مَعَهُ؟]

- وَمَا فِي الْكَافِي فِي بَابِ صِفَاتِ الذَّاتِ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ غَيْرِهِ<sup>١٠</sup>. وَقَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ

١. ذَلِكَ مِنْ امْتِثَالِ الْعَرَبِ. يَضْرِبُ لِمَنْ يَكُونُ الْغَالِبُ عَلَيْهِ فَعْلُ الْجَمِيلِ وَقَدْ يَصْدُرُ مِنْهُ الْخَطَأُ وَالزُّلَّةُ. الْجَوَادُ: سَرِيعُ الْجَرَى.

يَكْبُو: يَنْقَلِبُ عَلَى وَجْهِهِ. الصَّارِمُ: السَّيْفُ الْقَاطِعُ. يَنْبُو: يَكْلُ وَلَا يَقْطَعُ.

٢. يَفْتَرُ - ض. وَفِي الْمَطْبُوعِ «يَغْيَرُ» وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَلَطَ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ «مَا فِيهِ» وَالظَّاهِرُ أَنَّ «مَا» زَائِدَةٌ كَمَا فِي نَسْخَةِ «ع».

٤. لَيْسَ فِي نَسْخَةِ «آ» وَ«ق». ٥. نُورُ اللَّهِ مَرْقَدُهُ - إِلَيْهِ «ع».

٦. الْكَافِي ج ١ / ٩٥ ضَمَّنَ حَدِيثَ رَقْمِ ٧.

٧. فِي نَسْخَةِ «ع» دَيْمُومِيَّتُهُ - الْحَدِيثُ فِي عَيُونِ أَخْبَارِ الرِّضَا ج ١ / ١٤٥ بَابِ ١١ فِي بَيَانِ بَعْضِ صِفَاتِهِ. طَبْعَ ١٣٧٧ ق.

\*. قَوْلُهُ «فَقَدْ بَانَ لَنَا» خَبَرُ لِقَوْلِهِ «ظَاهِرُ الْحَدِيثِ» فَالْمَعْنَى أَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ وَقَوْلَ الْبَاقِرِ وَالرِّضَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَقَدْ

أَوْضَحَ لَنَا بِإِقْرَارِ الْعَامَّةِ مَعْجَزَةَ الصِّفَةِ... ٨. الزِّيَادَةُ فِي «ع».

٩. خَالِقاً لِمَا - ض. ١٠. الْكَافِي ج ١ / ١٥٧ بَابِ صِفَاتِ الذَّاتِ.